

تتعمد المالية العامة العُمانية كلياً على الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي 67% من الإيرادات العامة. 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته 13. ولم تحقق سلطنة عُمان أي فائض موازنة في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي. وعلى ضوء تعافي الاقتصاد العالمي المتوقع والفوائض المالية من وبحسب بيانات نشرتها. المتوقع أن يصل فائض الموازنة إلى نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 و عام 2011 وزارة المالية العمانية في نوفمبر 2023 فإن الميزانية سجّلت ارتفاعاً بنسبة 14% على أساس سنوي في الإنفاق و 16% انخفاضا في الإيرادات بنهاية الربع الثالث من العام الجاري.